ففي الوقت الذي تطفو على وجه الحياة في الارض المحتلة النشاطات السياسية المختلفة، تبقى القيادات الوطنية فيها بعيدة عن مصدر صناعة القرار الوطني المؤثر ما دامت بعيدة عن مراكز الانتاج، وبشكل خاص عن الريف الفلسطيني. فالمجتمع الفلسطيني رغم مظاهر البرلته التي ظهرت فيه، لا زال مجتمعاً فلاحياً تقليدياً تتحكم فيه هياكل سلطوية اجتماعية مؤثرة تتبع نمطاً تقليدياً داخله حتى الآن. ولا يمكن تمييز المدينة عن الريف في هذا المجال إلا بمقدار درجة تحكم هذه الهيكلية في كل منها. وتقوم السلطة الاسرائيلية بالتعويض عن تآكل جزء من القاعدة المادية لهذه الهيكلية، تحت الظروف الناشئة بتوفير الحماية لرموزها وعن طريق التعميق القسري لعلاقاتها المتداعية وبتعميق مضامينها العدوانية.

والنظر الى هذا الواقع من زاوية اخرى، يكشف ان العلاقة التقليدية داخل المجتمع الفلسطيني ليست قمعية وسلبية بشكل مطلق. فالواقع يؤكد ان لها جوانبها الايجابية التي لا يمكن اغفالها رغم السلبيات التي اشرنا اليها. فبالاضافة الى اسهامها في تماسك المجتمع، فهي تشكل وسيلة دفاع مناسبة في وجه المخاطر الاجتماعية والمادية الوافدة. اضف الى ذلك ان الابداع في استخدامها من قبل القوى الوطنية يسهل عملية التطبيق والتنفيذ التنموي. فهيكل العلاقة الاجتماعية موجود، وميكانيكيته تعمل بكفاءة معقولة وهو جاهز للقيام بالواجب الذي يناط به. وهنا يظهر التحدي وتظهر المنافسة بين الاحتلال من جهة والتنمويين من جهة ثانية على استعمال هذه الآلية والسيطرة عليها وتطويعها. فالسلطة الاسرائيلية تسعى الى فرض اولوياتها، بينما يهدف البرنامج الوطني الى افشال مسعاها واحلال الاولويات الفلسطينية مكان اولوياتها. وفي المحصلة، تُخضع المجتمع التقليدي للارادة الاقدر على استخدامها. وفي يقيني ان القوى الوطنية، ليست الاضعف ولن تكون كذلك اذا ما احسنت التصرف.

ومثل هذا الواقع وتحت ظروف الاحتلال تبقى حقيقة لا بد من التعامل معها بوعي وادراك. فالعلاقات الاجتماعية المتخلفة موجودة ولا يمكن ازالتها تحت الظروف الراهنة. واذا ما اعتقدنا خلاف ذلك، ندخل في متاهة التطرف والطوباوية المفرطة وما تجرانه من نتائج خطيرة. ولذلك تصبح دراسة هذه الهيكلية بغرض منع السلطة من استخدام جوانبها السلبية احد التحديات التي تواجه التنمويين.

والخطة التنموية بشكل عام هي عامل طارىء على أي مجتمع لأنها تسعى الى تغيير اولوياته او تطويرها حسب رؤية المخطط. ولذلك، فان التنمية داخل الارض المحتلة تشكل عملاً طارئاً على روتين المجتمع فيها، قد يفرز ردود فعل دفاعية من قبل هرم السلطة التقليدي. ويشكل هذا الامر تحدياً امام القوى الوطنية ويكشف عن قدرتها على توفير الحل القائم على التقليل من ردود الفعل وعلى استيعابها عند ظهورها، وعلى توظيف النتيجة لصالح الخطة الوطنية. وبالاضافة الى مسؤولية مواجهة ردود الفعل الدفاعية هذه، يواجه التنمويون مشكلة فراغ ايديهم من السلطة واحتكار الاحتلال لها.

ان الوعي على هذه الحقيقة يجرنا الى مناقشه موضوع توفير السلطة الوطنية المناسبة، وبناء التوصيل الناجح بين المخطط والمستفيد حتى تتيسر عملية التنفيذ ويصبح من واجب المخطط، وهو الساعي الى التدخل في المجتمع لبناء مصداقيته عند المجتمع الريفي المعني عن طريق توثيق علاقته